ألف . . باء . . !!

عندما تطالب المعارضة بالديمقراطية كاملة فإنها ببساطة شديدة تطالب بسلطة الشعب كاملة في شئون السياسة والحكم فكلمة الديمقراطية هى لفظ مشتق من كلمتين فى اللغة اللاتينية هما «ديموس» بمعنى شعب و«كراتوس» بمعنى سلطة ثم أصبحت كلمة الديمقراطية شائعة فى كل لغات العالم تعبيرا عن حق «أى» شعب أن يحكم نفسه بنفسه وفقا لإرادة أغلبيته. لكن نظام الحكم عندنا - وقد سبقته فى ذلك كل الأنظمة الشمولية - يريد أن يحول الديمقراطية الى شكل بغير مضمون فالديمقراطية عندهم هى دستور وبرلمان وهامش محدود من حرية التعبير مع أن الدستور والبرلمان وحرية التعبير هى مجرد وسائل أو «أدوات» للوصول الى هدف محدد هو ممارسة الشعب لسلطاته فإن فسدت الوسائل استحال الوصول الى الهدف ولن سلمت الوسائل فإن الوصول الى الهدف يصبح سهلا ميسورا. فالدساتير - مثلا - هى الوثيقة الأساسية فى كل مجتمع تحدد اختياراته وثوابته وتوضح ضمانات الحرية وحقوق الانسان فيه فوجود الدستور - فى ذاته - ليس هدفا وانما الاختيارات والضمانات هى التى تعطى لأى دستور قيمته وفعاليته فاذا أطلق دستور من الدساتير سلطات الفرد وجعلها فوق سلطات الشعب فإنه يصبح وسيلة لتكريس الدكتاتورية ومجرد محاولة فاشلة لاعطائها الشرعية على حساب سلطة الشعب وارادته.

والذين يتحدثون عن الديمقراطية على مراحل هم يتحدثون فى الحقيقة عن سلطة الشعب على مراحل مع أن سلطة الشعب لا تتقسم ولا تتجزأ لسبب «منطقى» وبسيط هو أنه اذا مارس الشعب جزءا من السلطة فإنه لابد بالضرورة أن يمارس «بقية» السلطة حاكم فرد أو حكومة «ارستقراطية» تضع نفسها فوق الشعب.. وفوق إرادته.. وهو ما يهدم الفكرة الديمقراطية من أساسها ذلك أن الديمقراطية لا تؤمن إلا بسلطة واحدة هى سلطة الشعب تماما كما يؤمن أصحاب الأديان السماوية بخالق واحد لا شريك له. وفى حالة اقتسام السلطة بين الشعب والحكومة سوف نجد أنفسنا أمام شعب يتطلع الى ممارسة السلطة من أجل تحقيق مصالحه وآماله قبل أى اعتبار آخر وحكومة تمارس جزءا من السلطة من أجل المحافظة على بقائها فى مقاعد الحكم قبل أى اعتبار آخر وهذا التناقض فى الأهداف يترتب عليه حتما تضارب فى المصالح وتصادم فى الوسائل يؤدى الى زعزعة أمن المجتمع واستقراره كما يساهم أيضا فى (خلق) تيارات التطرف والإرهاب بهدف حصولها - هى الأخرى - على جزء من السلطة مادامت السلطة مما يقبل التجزئة بين الشعب وتجمعات أخرى من الأفراد..!!

لذلك فإننا نلح دائما على أن عودة السلطة كاملة للشعب هى الوسيلة الوحيدة - والحاسمة - لقطع الطريق أمام من يحاولون أن ينتزعوا انتزاعا مهما كانت الشعارات التى يرفعونها أو للطامع التى يخفونها فسلطة الشعب لا مشاركة فيها تحت أى شعار أو من وراء أى ستار. والذين أسعدهم الحظ بمتابعة معركة انتخابات الرئاسة الفرنسية عن طريق أطباق الاستقبال الفضائي - وهم كثيرون - يدركون الى أى حد تقوم أجهزة الاعلام الفرنسية بدورها (كوسيلة) من وسائل تأكيد النظام الديمقراطى فالمرشحون للرئاسة وهم يقتربون من ١٥ مرشحا يجدون على شاشات التليفزيون وموجات الأثير وأعمدة الصحف فرصا متساوية لعرض آرائهم ومناقشة برامجهم وتصحيح مفاهيمهم فى حرية تامة ومساواة تامة لا تفرق بين من يشغل منهم منصبا مرموقا ومن هو من عامة الناس ولا تصادر على رأى أى منهم مهما كان موقعه من أقصى اليسار الى أقصى اليمين لأن الشعب وحده - هو فى النهاية - صاحب القرار وصاحب الاختيار.

والمتابعون للحملات الانتخابية لمختلف المرشحين لمنصب الرئاسة الفرنسية «يدهشون» من أن هذه الحملات ليس فيها مكان لزعيم ملهم أو بطل اسطورى وانما هى فقط مجال واسع لاختلاف الآراء وتباين الحلول والاجتهادات فالديمقراطية عندهم تقوم على نداء العقل ولا تقوم على العاطفة أو «تأليه» الزعيم والمتابعون لهذه الحملات يدهشون أيضا من نتائج استطلاعات الرأى التى تجريها مؤسسات محايدة لمعرفة رأى الشعب فى مختلف المرشحين وهى استطلاعات أظهرت أن أقوى المرشحين حتى الآن - جاك شيراك - لم يحصل على أكثر من ٢٦٪ من أصوات من شملهم الاستفتاء وهى نسبة تؤهله اذا استمرت حتى موعد اجراء الانتخابات لدخول معركة الإعادة مع المرشح الذى يليه فى عدد الأصوات وهذا الاحتمال - على تواضعه - هو أكثر ما يطمع فيه مرشح للرئاسة فى بلد ديمقراطى..!!

والمرشحون لمنصب الرئاسة الفرنسية يناقشون فى حملتهم الانتخابية بكل صراحة وبكل شفافية فترة تولى رئيس الجمهورية لمهام منصبه وهل تبقى كما هى الآن سبع سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة أم أن الأفضل أن تصبح خمس سنوات قابلة للتجديد وقد يتطلب الأمر فى الحالة الثانية تعديل الدستور الفرنسى القائم الآن وهو أمر وارد فى أية ديمقراطية حقيقية ولم يقل أحد بأن تعديل الدستور - فى فرنسا - يمكن أن يهدد الاستقرار أو أن يؤثر على الاستثمار بل على العكس يعتقد الفرنسيون أن مراجعة الدستور - من وقت لآخر - يحقق مزيدا من الديمقراطية فى بلد لا يستطيع أحد أن ينازع فى أنه كان من أسبق دول العالم أخذا بالنظام الديمقراطى وللحافظة عليه - وحمايته - من أحلام الزعامة ومطامع الزعماء..!!

أحمد طلعت